الأنباء
الاثنين 21 ديسمبر 2015

«المشتركة» تخفض ميزانية التعزيز العسكري إلى 3 مليارات و200 مليون دينار

عدنان عبدالصمد

خفضت اللجنة المشتركة بين لجان المالية والميزانيات والداخلية والدفاع والخارجية البرلمانية قيمة استقطاع الميزانية التعزيزية للمجلس الأعلى للدفاع من الاحتياطي العام للدولة والواردة بمشروع قانون حكومي الى 3200 مليون عوضا عن 6200 مليون دينار، على ان يدرج مشروع الـ 3 مليارات بميزانية تعزيزية مستقلة من الاحتياطي على جدول أعمال جلسة بعد غد «غد» وتضاف الـ 200 مليون الى الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية الحالية بعد موافقة أغلبية الأعضاء الحضور 16 واعتراض نائب واحد فقط.

وقال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة يوم امس: «اجتمعت اللجنة المشتركة بين اللجان المالية والميزانيات والداخلية والدفاع والخارجية البرلمانية بحضور وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح وممثلي الوزارة لمناقشة مشروع قانون الميزانية التعزيزية للمجلس الأعلى للدفاع والقاضي بالسماح للحكومة بسحب مبلغ وقدرة 6200 مليون دينار من الاحتياطي العام للدولة».

وأوضح عبدالصمد ان مشروع القانون الحكومي يقضي بتخصيص هذه الميزانية التعزيزية لمدة عشر سنوات مقبلة تبدأ من السنة المالية الحالية، مبينا ان تمت مناقشة هذا الموضوع واستعرض ممثلو وزارة الدفاع مبررات هذا الطلب وتم الاتفاق على تخفيض المبلغ الى 3200 مليون دينار تسحب 3 مليارات من الاحتياطي العام للدولة بميزانية تعزيزية وتضاف 200 مليون دينار الى الميزانية العامة للدولة السنة المالية الحالية.

وكشف عبدالصمد عن انه اعترض على تخصيص المبلغ المقدر بـ 3 مليارات دينار بميزانية مستقلة وعدم إدراجها ضمن الميزانية العامة للدولة وكتعزيز لوزارة الدفاع خاصة في ظل الظروف الحالية لانخفاض أسعار النفط والتوجه لإلغاء الدعوم عن البنزين والكهرباء وتآكل الميزانية العامة للدولة بواقع عجز مليارى دينار، مشيرا الى ان نتيجة التصويت باللجنة المشتركة انتهى الى ان يصرف المبلغ المقدر بـ 3 مليارات بميزانية مستقلة على ان تضاف 200 مليون الى الميزانية العامة للدولة.

وأعلن عبدالصمد انسحابه من رئاسة اللجنة المشتركة بعد اصرار أغلبية الحضور على ادراج مشروع القانون الحكومي على جلسة بعد الغد رغم اختلاف إجراءات اعتماد الـ 3 مليارات عن الـ 200 مليون.

اللجنة اجتمعت مع ذوي الاختصاص للتعرف على آرائهم

«التعليمية» أرجأت إدراج «الإعلام الإلكتروني» على الجدول لسماع رأي الحكومة

د.خليل عبدالله ود.عودة الرويعي وفيصل الدويسان وحمود الحمدان اثناء اجتماع اللجنة

جانب من الاجتماع

ناقشت لجنة الشؤون التعليمية والثقافة والارشاد البرلمانية امس مشروع قانون تنظيم الاعلام الالكتروني مع عدد من جمعيات النفع العام والمختصين في هذا الشأن.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عودة الرويعي في تصريح صحافي عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة ستستكمل مناقشة قانون تنظيم الاعلام الالكتروني لمزيد من الدراسة حتى يخرج القانون بصورة متكاملة.

وذكر ان اللجنة استمعت لآراء الحضور الذين اثروا اللجنة بملاحظاتهم، مشيرا الى ان اللجنة بصدد الانتهاء منه بصيغة مرضية للجميع ولتجنب اي قصور او مثالب فنية او قانونية او دستورية.

الرويعي: اللجنة بصدد الانتهاء من القانون بصيغة مرضية للجميع لتجنّب أي قصور أو مثالب قانونية

وقال مقرر اللجنة النائب د.محمد الحويلة: أرجأت اللجنة التعليمية البرلمانية إدراج قانون الإعلام الإلكتروني على جدول الاعمال، لحين الاجتماع مع الجهات الحكومية وسماع رأيها حيال ما قدمه ذوو الاختصاص.

واضاف: استمعنا لملاحظات ذوي الشأن في قانون الإعلام الإلكتروني، وننتظر رأي الحكومة حيالها، مضيفا أن لمن يدرج القانون على جلسة (الغد) الثلاثاء.

وأضاف الحويلة أن اللجنة تطمح إلى أن نخرج القانون لتحقيق المصلحة العامة كون أن القانون يعتبر من القوانين النوعية، وعليه الكثير من الملاحظات ويحتاج إلى أن يدرسه بشكل أوسع وأعطاه فرصة أكبر قبل إقراره لتجنب أي قصور أو مثالب دستورية.

وقال إن من المرجح أن تجتمع اللجنة اليوم (الاثنين) مع الجانب الحكومي ولكن حتى الآن لم يقرر بعد.

من جانبها أصدرت الجمعية الكويتية لحرية تداول المعلومات بيانا جاء فيه: شاركت الجمعية في مناقشة مشروع قانون الإعلام الإلكتروني بناء على دعوة من اللجنة التعليمية في مجلس الأمة، وقد عرضت خلاله مقترحها بتعديل ثلاث عشرة مادة من أصل ثمانية وعشرين مادة في المشروع وإضافة مادتين.

وترى الجمعية أهمية إصدار هذا القانون من حيث المبدأ على أن يراعى في ذلك الالتزام بروح ونصوص الدستور وأصول العقد الاجتماعي الذي يحكم الكويتيين. وأن الأساس الذي ينطلق منه هذا القانون من المفترض أن يتلخص في تنفيذ الدور الحقيقي لوزارة الإعلان وهو منح الراغبين المزيد من الحقوق التي تدفع باتجاه إثراء البيئة الإعلامية ورفد الوسط بشباب طموح قادر على رفع اسم الكويت عاليا في مختلف الميادين الإعلامية وتكريس حرية التعبير.

وفي ظل تراجع اقتصادي سوف يلجئ الدولة غالبا إلى إضافة اعباء على كاهل المواطنين وفي الحد الأدنى إلغاء مزايا مقررة، من المهم أن تكسب تأييد الناس وتعاطفها لدعم الاستقرار وتحفيز الإنتاج ومن الطبيعي التعويل على الإعلام والإعلام الالكتروني تحديدا في ذلك. وان التوسع في المحظورات على وجه العموم وان كان سيحد من تداولها رسميا داخل الكويت إلا انه بطبيعة الحال لن يقوى على منعها في الفضاء السيبراني ما يعني ان الحوار والاقناع هو أكفأ سبيل لمكافحة المخاطر المتوقعة من هذه المحظورات. كما أن مجرد صدور قانون وتوسيع دائرة المحظورات وتغليظ العقوبات لن يعالج سلبيات استخدام شبكة الإنترنت وعلى هيئة الاتصالات ووزارة الإعلام دور مهم في ترشيد هذه الممارسات من خلال تنظيم الفعاليات والحملات المخططة حال دول كثيرة تمارس هذه المهمة الغائبة لدينا.

وقد تمثل حضور الجمعية في رئيسها تيسير عبدالعزيز الرشيدان وعضو مجلس الإدارة وأمين السر عبدالحميد علي عبدالمنعم.

وتأمل الجمعية في استمرار التواصل مع اللجنة التعليمية عند مناقشة مشروع قانون حقوق المؤلف وأية تعديلات على قانوني المطبوعات والمرئي والمسموع. كما تأمل في استمرار هذا النهج البناء الذي يرسخ المشاركة الفاعلة بين مجلس الأمة والمهتمين والمتخصصين ومؤسسات المجتمع المدني لإيصال صوت الناس وتحقيق مطالبهم وصيانة مستقبلهم.

تجتمع الأسبوع المقبل مع ممثلين عن «الشؤون» و«الداخلية» و«الإسكان» و«المواصلات» و«الأشغال» و«التربية»

«الأولويات» بحثت إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين مع الوزراء

قال مقرر لجنة الأولويات البرلمانية النائب أحمد لاري: ان اللجنة عقدت اجتماعها أمس بحضور خمس جهات حكومية معنية لمتابعة القوانين التي أقرها المجلس ولم تصدر لها قرارات حتى الآن.

وأضاف لاري في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة عقب الاجتماع ان اللجنة استمعت لوزير المالية أنس الصالح بشأن القانون رقم 23 لسنة 2015 بشأن انشاء جهاز المراقبين الماليين، حيث أفاد بإنجاز اللائحة التنفيذية للقانون في الثالث من ديسمبر الجاري، مشيرا الى انه من المتوقع صدور اللائحة في آخر الشهر الجاري على ان يمارس العاملين في الجهاز دورهم قبل نهاية السنة المالية.

أحمد لاري

اللجنة الوطنية لحماية المستهلك عقدت 5 اجتماعات ومستمرة في أعمالها

مجلس الوزراء كلّف هيئة الاستثمار تأسيس شركة مساهمة للتجارة بالمواشي

وفي شأن القانون رقم 69 لسنة 2015 في شأن انشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية قال لاري: ان الوزارة أفادت بتكليف الحكومة للهيئة العامة للاستثمار بإنشاء هذه الشركة، حيث خاطبت الهيئة الجهات المساهمة معها ومنها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة لشؤون القصر وشركة الخطوط الجوية الكويتية لتسمية ممثليها الى جانب وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية العمل، مضيفا ان الهيئة بانتظار تسمية وزارة الشؤون لممثلها ومن ثم ستقوم اللجنة التأسيسية للشركة بممارسة أعمالها والإسراع في تنفيذها.

وحول القانون رقم 29 لسنة 2015 في شأن تأسيس شركة مساهمة كويتية للاتجار في المواشي قال لاري: ان مجلس الوزراء قد كلف الهيئة العامة للاستثمار بتأسيس هذه الشركة، مضيفا ان اللجنة ستطلب من وزارة المالية استفسارا لإيضاح ما تم من اجراءات في شأن تأسيس الشركة. وقال: ان اللجنة عقدت كذلك اجتماعا آخر مع وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي لمناقشة ثلاثة قوانين أولها قانون «نظام» العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث أفاد الوزير بصدور اللائحة التنفيذية للقانون وتحديد الرسوم بما يقل عن باقي دول الخليج بنسبة 40٪، وذلك تشجيعا للشركات الخليجية للتسجيل في الكويت.

وفي شأن القانون رقم 39 لسنة 2014 في شأن حماية المستهلك، أوضح لاري أن الوزير العلي أكد تشكيل اللجنة الوطنية لحماية المستهلك، حيث عقدت خمسة اجتماعات ومستمرة في أعمالها.

وحول القانون رقم 2 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن انشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كشف لاري ان الميزانية المقدرة للصندوق مليارا دينار، وحتى اليوم تم تحويل 40 مليون دينار للهيئة المشرفة على الصندوق، كما صدرت اللائحة التنفيذية مع بداية عام 2015، حيث بدأت الانطلاقة الفعلية للصندوق في 27 اكتوبر الماضي.

وأضاف ان وزير التجارة أوضح ان الصندوق يستقبل المشروعات القائمة الحالية للانضمام له بعد الدراسة والموافقة وبحد أقصى 500 ألف دينار، فضلا عن المشروعات الجديدة المقرر دخولها في دورة تدريبية للموافقة عليها.

وكشف لاري عن موافقة وزارة التجارة بالسماح للمتقاعدين بالتقدم بمبادراتهم ومشروعاتهم الى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار الى متابعة اللجنة مع وزير الصحة د.علي العبيدي القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين، حيث أفاد بانتهاء الوزارة من ترسية الشركات المؤهلة لتقديم خدمات التأمين الصحي وإحالتها الأمر للجنة المناقصات المركزية على ان يعتمد من ديوان المحاسبة حتى تباشر هذه الشركات أعمالها في خدمة المواطنين المتقاعدين.

وقال: ان اللجنة اجتمعت كذلك مع ممثلي وزارتي العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، حيث تمت مناقشة قانوني الحج والعمرة وتعديلات قانون بيت الزكاة، مبينا ان الوزارة لم تنته من اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحج والعمرة بعد انتظارا لردود مجلس الوزراء في شأن بعض التفاصيل.

وحول القانون رقم 38 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 1982 في شأن انشاء بيت الزكاة، قال لاري: ان ممثلي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أفادوا بأن هذا القانون مرتبط بعدة جهات حكومية ذات العلاقة، حيث تمت مخاطبة هذه الجهات لاستكمال تطبيق هذا القانون.

وأشار الى اجتماع اللجنة كذلك مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد العبدالله لمناقشته في شأن متابعة قانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

وقال لاري: ان الوزير العبدالله وعد اللجنة بتسمية مجلس الوزراء المرشحين لمنصب رئيس ونائب رئيس الديوان قبل جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها في 13 يناير المقبل، وبعد ان يوافق مجلس الأمة على تسميتهما سيقوم مجلس الوزراء بتسمية أعضاء الديوان بعد اسبوعين منه على ان تصدر بعد أربعة أشهر اللائحة التنفيذية لقانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان لتمارس مهامها.

وحول القانون رقم 19 لسنة 2015 بتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه، كشف لاري ان الحكومة طلبت تخصيص موقع لمحطة جديدة في النويصيب لسعة 6 آلاف ميغاواط وسترى النور عام 2022، حيث حدد المجلس البلدي الأرض المخصصة لبناء المحطة فضلا عن محطتي الزور الشمالية والخيران التي تقام بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. ولفت الى ان اجتماع لجنة الأولويات في الأسبوع المقبل سيضم ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية والإسكان والمواصلات والأشغال العامة والتربية لاستكمال متابعة القوانين المتأخر تنفيذها على ان ترفع اللجنة تقريرها مع نهاية الشهر الحالي لمكتب المجلس ومن ثم لمجلس الأمة.

شركة الوسيلة لمشاريع التنمية العقارية ش.م.ك (مقفلة)
Al Wasilah Development Projects Co. K.S.C. (Closed)

إعلان تذكيري
انعقاد الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة الوسيلة
لمشاريع التنمية العقارية (ش.م.ك)
دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمقرر عقدها في تمام الساعة 10:00 صباحاً يوم الثلاثاء الموافق 22/12/2015 في وزارة التجارة قاعة (ب)

لذا على السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور واستلام استمارات توكيل حضور الجمعية العمومية مراجعة السادة/ الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية – شرق – شارع مبارك الكبير – مقابل بنك الخليج الرئيسي – عمارة زيد الكاظمي – الدور الثالث (سجلات المساهمين) خلال ساعات الدوام الرسمي من الاحد الى الخميس، من الساعة 9 صباحاً حتى الساعة 1:00 ظهراً مصطحبين معهم:
• البطاقة المدنية الأصلية للأفراد
• صورة من السجل التجاري للشركات

للاستفسار هاتف: 22250600 – 22250610
مجلس الإدارة

جمعية الجهراء التعاونية

إعلان

تأهيل شركات استشارية في مجال الحاسب الآلي
(تصريح رقم: ف/ و/ 14/2015/12)

تعلن جمعية الجهراء التعاونية عن حاجتها إلى شركة استشارية متخصصة بأعمال الحاسب الآلي لعمل كراسات الشروط ومستندات التعاقد اللازمة للطرح والإشراف على مقاول التنفيذ والتوريد ،فعلى الراغبين تقديم مستنداتهم الثبوتية للتأهيل وذلك في مظاريف مغلقة مرفق بها المستندات التالية :

1 - الرخصة التجارية.
2 - سابقة أعمال الشركة.
3 - سابقة أعمال الجهاز الفني.
4 - الأعمال المشابهة إن وجدت.
5 - أن يكون مسجل في وزارة المالية.

ملاحظة :
• الظرف مغلق ومختوم بختم الشركة مع كتابة اسم الشركة فقط من الخارج.
• تقدم الطلبات لإدارة الجمعية في ضاحية الجهراء خلال أوقات الدوام الرسمي من الساعة 7 صباحا إلى الساعة 3 عصرا.
• نستقبل طلباتكم من تاريخ 21 / 12، ولغاية 28 / 12 / 2015.

للاستفسار: تليفون/ 24572130 - 24572131 فاكس/ 24572129

مع تحيات مجلس الإدارة

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود – قسم الممارسات

إعلان رقم (2015/109)
طرح الممارسة رقم 2016/2015/10
صيانة سيرفرات السان (الخوادم المركزية) ووحداته الطرفية في بلدية الكويت

تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم 2016/2015/10 صيانة سيرفرات السان (الخوادم المركزية) ووحداته الطرفية في بلدية الكويت طبقاً للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكورة أعلاه والتي يمكن الحصول عليها من إدارة المناقصات والعقود (مراقبة المشتريات) مبنى البلدية الرئيسي (المبنى الأوسط) – الدور الرابع، وذلك مقابل طوابع مالية بقيمة 75 د.ك (خمسة وسبعين ديناراً فقط لا غير) غير قابلة للرد.

علماً بأن آخر موعد لإيداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود بالبلدية الرئيسية – مبنى الوزير – الدور السابع سيكون في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الإثنين الموافق 2016/1/4م. للاستفسار تليفون: 22401044، وتسري العطاءات لمدة (90) تسعين يوماً من تاريخ فض المظاريف الخاصة بها، ولا تقل قيمة الكفالة الأولية عن 2% (اثنين بالمائة) من قيمة العطاء في صورة شيك مصدق (مصرفي) أو كفالة مصرفية (خطاب ضمان بنكي) لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء، علماً بأن هذه الممارسة غير قابلة للتجزئة.

مدير عام البلدية